S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2782
15 January 1988

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، الساعة ١٦/٠٥

الرئيس : السير كريسبين تيكيل	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الاعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
الارجنتين	السيد ديلبيتش
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد فيرغاو
ايطاليا	السيد ستاراتشي - جانفولا
البرازيل	السيد ألينكار
الجزائر	السيد جودي
زامبيا	السيد مفولا
السنغال	السيد ساري
الصين	السيد لي ليوي
فرنسا	السيد بروشان
نيبال	السيد جوشي
الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز
اليابان	السيد تانيغوتشي
يوغوسلافيا	السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/١٠ .

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في الشرق الاوسط

رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة (S/19415)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن ، واسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فاخوري (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد صلاح (الاردن) والسيد نتانياهو (اسرائيل) والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ من الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الامن ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، بتوجيه الدعوة الى السيد سمير منصوري المراقب الدائم بالإنابة لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ، وذلك فيما يتصل بالبند المدرج حاليا على جدول الاعمال والمعنون 'الحالة في الشرق الاوسط'" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/19432 .

إذا لم أسمع اعتراضا على هذا سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى السيد منصوري بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الامن الآن نظر البند المدرج في جدول أعماله .

وأود أن أذكر المجلس بأن مجلس الامن يجتمع اليوم تلبية للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة ، وهي الوثيقة S/19415 .

المتكلم الاول هو ممثل لبنان وأعطيه الكلمة .

السيد فاخوري (لبنان) السيد الرئيس ، طلبنا عقد جلسة لمجلس الامن لمناقشة الاعتداءات والممارسات الاسرائيلية المستمرة على لبنان من قبل اسرائيل ، وكان أن تمنى العديد من الاعضاء أن نكتفي ببيان رئاسي يصدر عنكم على أن يتضمن جميع عناصر مشروع القرار الذي نرى أن على المجلس أن يقره ، فوافقنا رغبة منا في تسهيل مهمة المجلس في تحقيق ما نطالب به ، إلا أن المشاورات التي أجريتموها بحكمة ودامت أسبوعا كاملا أثبتت أن الاجماع في المجلس غير متوفر بسبب موقف دولة عضو دائم فيه .

وكان لا بد لنا عندها من العودة الى طلب عقد جلسة علنية للمجلس .

لا تزال اسرائيل تتمسك باحتلال أرض لبنانية في الجنوب تطلق عليها اسم "المنطقة الامنية" ، ولم تتوقف اسرائيل عن خرق حرمة الاراضي والاجواء والمياه الاقليمية اللبنانية ، منتهكة بذلك ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وقرارات هذا المجلس .

إن في سياسة اسرائيل تحديا للمجتمع الدولي المتمثل في منظمة الامم المتحدة ، وخاصة مجلس الامن المسؤول عن حفظ الامن والسلم الدوليين ، والمسؤول بالتالي عن استقلال وسيادة وحرمة أراضي الدول الاعضاء وأمن وسلامة مواطنيها . ومجلس الامن مسؤول عن هذا التحدي السافر له وعن الاستهتار بقراراته . وتزداد مسؤوليته بتفاقم

الاعتداءات والممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها اسرائيل ، وبارتفاع أعداد الضحايا والمصابين من المدنيين ، وبشمول الدمار المدن والقرى والمزارع ، وبمضايقة السكان بالحصار البري والبحري .

لقد تقدمنا بخمس عشرة رسالة للأمين العام سنة ١٩٨٧ تضمنت شكاوى ضد اعتداءات وممارسات اسرائيلية ، وأغفلنا المئات من الممارسات اليومية خلال ذلك العام . ولم يمض يوم واحد على سنة ١٩٨٨ حتى جددت اسرائيل اعتداءاتها الوحشية وممارساتها اللاإنسانية ضد لبنان وشعب لبنان .

لن أعود الى ترديد مضمون هذه الرسائل وقد صدرت كوثائق رسمية لمجلس الأمن وللجمعية العامة . وقد اطلعتم عليها في حينه . إلا أنني سأُذكّر ببعض الاعتداءات والممارسات كنماذج للسياسة المجرمة التي تتبعها اسرائيل ضد لبنان واللبنانيين .

أولا ، بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ قصفت هليكوبتر اسرائيلية حربية مركزا للجيش اللبناني في بلدة عين التينة في البقاع الغربي فدمرت مصفحة وجرحت أحد العسكريين ؛ وفي اليوم نفسه تقدمت قوة اسرائيلية مدعومة بالدبابات وطائرات الهليكوبتر من داخل ما يسمى "بالمنطقة الأمنية" باتجاه بلدة ميدون ، التي تبعد ٢١ كيلومترا عن الحدود الاسرائيلية ، ونتيجة القصف المدفعي الكثيف للبلدة وضواحيها سقط ٢٥ قتيلا وجريحا ؛ وبعد انتهاء هذه العملية فورا ، التي دامت أربع ساعات متواصلة ، أقامت القوة الاسرائيلية مركزا جديدا لها خارج ما يسمى "بالمنطقة الأمنية" ، يبعد عن آخر مركز سابق لقواتها باتجاه الشمال مسافة كيلومترين ؛ وفي اليوم نفسه أيضا قصفت القوات الاسرائيلية والقوات العميلة قرى ياطر وبرعشيت وكفرا وتسبب القصف بخسائر مادية في المنازل والمحاصيل الزراعية .

ثانيا ، يوم السبت الواقع في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ، وبالتحديد في الساعة الخامسة عشرة من بعد الظهر ، قصفت القوات الاسرائيلية والقوات العميلة بلدة النبطية وضواحي بلدة حبوش بقذائف المدفعية الثقيلة مما تسبب في أضرار مادية فادحة في الممتلكات والأرزاق ؛ وصباح يوم الاثنين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ، قصفت القوات الاسرائيلية قريتي جباع وعرب صاليم وضواحي عين قانا ونتج عن ذلك خسائر مادية جسيمة . كما شارك الطيران الاسرائيلي الحربي في غارات وهمية على هاتين القريتين ؛ وبعد ظهر اليوم نفسه تعرضت المنطقة الواقعة بين وادي قعقعية الجسر وحبوش لقصف مدفعي مكثف ، استهدف بشكل خاص قرية عرب صاليم . وأسفر القصف عن مقتل ٧ أشخاص وجرح ٣٥ كان من بينهم عناصر تابعة للدفاع المدني ، ودمرت في القصف سيارتان للصليب الأحمر اللبناني تدميرا كاملا .

ثالثا ، مساء السبت ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ دمر الطيران الحربي الاسرائيلي أبنية مكنية في ضواحي صيدا ودفنت تحت الأنقاض عائلة فلسطينية كاملة مؤلفة من سبعة أشخاص ؛ وفي نفس الوقت كانت طائرات هليكوبتر تقلع من باخرة حربية اسرائيلية قبالة الساحل اللبناني وقصفت بالصواريخ ستة منازل في بلدتي برجا والجية

الواقعتين ليس على الحدود اللبنانية ولكن على بعد أكثر من ٨٠ كيلومترا من الحدود اللبنانية الدولية . وأدى القصف الى تدمير المنازل الستة ومقتل ١٦ مدنيا ، بينهم عائلتان لبنانيتان مؤلفتان من ١٢ شخصا ، ومعظم القتلى من النساء والاطفال . وجرى القصف المتعمد ليلا لايقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا .

بالاضافة الى هذه النماذج والى الحصار البحري والبري الذي تواصل اسرائيل فرضه على الشواطئ اللبنانية ، خاصة الجنوبية منها كمرفأي صيدا وصور ، فقد أقدمت اسرائيل على انتهاك ممارسات جديدة منها فرض حصار محكم على بلدة يحمر ، ولمدة ثمانية أيام متواصلة ، وضعت خلالها حواجز ضخمة من الاسمنت المسلح على الطرقات المؤدية الى البلدة ، ومنعت الاهالي البالغ عددهم ٠٠٠ ٤ نسمة من الخروج أو الدخول اليها ، ومنعت المؤن والادوية من الوصول الى الاهالي ، ومنعت طلاب القرى المجاورة من الالتحاق بمدرسة البلدة ، ومنعت الصليب الاحمر من التحقق من الوضع الانساني في داخل البلدة ، وقد طلبنا من سعادة الامين العام أن يتوسط لفك الحصار - ونحن هنا نشكره على اهتمامه وجهوده ومسارعته للتوسط حيث تم فك الحصار وإيصال المؤن في اليوم التالي .

إن هذا النهج الاسرائيلي الجديد يهدد حياة المدنيين ، خاصة الشيوخ والنساء والاطفال . وهو أسلوب لا إنساني يتنافى مع أبسط قواعد السلوك العام والاخلاق واتفاقيات جنيف ، ويخشى أن تعتمده اسرائيل مستقبلا لاذلال وتجويع المدنيين وتهديد حياتهم .

لا شك أنكم والاعضاء الكرام قد اطلعتم على تقرير سعادة الامين العام الوارد في الوثيقة S/19318 المؤرخة في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وعلى المعلومات التي أكدت شق اسرائيل لطرق داخل الحدود اللبنانية ووضع أسيجة حولها ومنع الاهالي من الوصول الى أراضيهم الزراعية وهي مورد رزقهم الوحيد . وكما يتبين من التقرير فإن موضوع قضم الاراضي يعود لعام ١٩٨٠ وقد تجدد عام ١٩٨٦ ثم عام ١٩٨٧ . ولست أرى ضرورة هنا للاستشهاد بكل ما ورد في التقرير . إنما تجدر الاشارة الى تعبير استعمله الامين

العام هو تعبير "التعديات" والى قوله أن أثر هذه "التعديات" هو "اعادة تخطيط للحدود" وأن عدد التعديات يصل الى عشرة لاحظتها قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في نقاط مختلفة على امتداد خط الهدنة . وإن مساحة الارض المسيّجة تتراوح بين عدة مئات من الامتار المربعة وعدة كيلومترات مربعة .

ويضيف التقرير الى أن حجة اسرائيل في هذه الاعمال هي نفس الحجة التي تتذرع بها لتبرير احتفاظها بما يسمى بمنطقة أمنية في جنوب لبنان . بمعنى آخر أن اسرائيل تعطي لنفسها الحق في التصرف وتعديل الحدود الدولية واحتلال الاراضي اللبنانية ، وان تاكيدات المسؤولين فيها بأن ليس لهم أي مطالب اقليمية على الاطلاق فيما يتعلق بأي جزء من اقليم لبنان ، حسب تعبير الامين العام ، ليس بنظر وفد لبنان إلاّ ذرا للرماد في العيون وتغطية مكشوفة لمآرب ومطامع اسرائيل في أرض لبنان ومياهه .

قبل يومين أضافت اسرائيل تحديا جديدا لقرارات هذا المجلس ودليلا على استهتارها بها . فاستخدمت ما يسمى "بالمنطقة الامنية" لإبعاد أربعة من الشخصيات الفلسطينية الى لبنان ، وقد شرحت بالامس موقف بلادي من مبدأ الطرد والترحيل وقلت بأن الحل الذي نراه هو في تسلّم الصليب الاحمر الدولي لهذه الشخصيات الموجودة على الارض اللبنانية لاعادتها الى وطنها .

بعد كل ما تقدم من فضح سياسة اسرائيل واعتداءاتها وممارساتها ، يشدد وفد لبنان على ان ما يطالب به المجلس بالحاح يتلخص في النقاط التالية .

أولا ، شجب وادانة الاعتداءات والممارسات الاسرائيلية اللاانسانية .

ثانيا ، وقف اسرائيل لهذه الاعتداءات والممارسات فورا .

ثالثا ، تنفيذ اسرائيل لقرارات هذا المجلس بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الارض اللبنانية وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة به ذات الصلة .

رابعا ، وقف اسرائيل لعمليات قضم الاراضي على الحدود الدولية وانشاء الطرق وتسييجها ومنع الاهالي من الوصول الى أراضيهم الزراعية وهي مورد رزقهم الوحيد ، واعادة اسرائيل الوضع على الحدود الدولية الى ما كان عليه .

ان وفد لبنان ، اذ يعرض أمام مجلسكم الكريم الوضع في الجنوب اللبناني والمأساة التي يعيشها شعب الجنوب ، يحذر من تمادي اسرائيل في سياستها وتوسيع عملياتها التي وصلت في مطلع هذا العام الى منطقة الشوف . فانتم مسؤولون ، مجتمعين ومنفردين ، عن وضع حد للعدوان وفرض الامن والسلم في منطقة قابلة للانفجار في أية لحظة ومهدّدة للامن والسلم الدوليين .

ان للبنان عليكم حقا ، ان للبنان على هذه المنظمة حقا بحكم عضويته فيها وهو يطالب بهذا الحق وأمله كبير في أن يصدر عن هذا المجلس قرار يردع اسرائيل ويوقف النزيف الدموي الذي تتسبب فيه في لبنان .

في الختام لا بد لي هنا بعد الحادث الذي تعرض له ضابطان كبيران من ضباط مراقبة الهدنة في لبنان داخل ما يسمى "بالمنطقة الامنية" ، أن أتقدم من الحكومة الاسترالية وعائلة الكابتن ماكارثي وفريق المراقبين وسعادة الامين العام ، بأحر التعازي على وفاة الكابتن ماكارثي الذي قضى شهيد الواجب ، كما أتمنى للميجر الكندي غيلبرت كوت الشفاء العاجل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل الاردن الذي يرغب في الادلاء ببيان بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر كانون الثاني/يناير . أدعوه الى شغل مقعدا على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم بالنيابة عن المجموعة العربية التي يتشرف الاردن برئاستها في هذا الشهر وباسم وفد بلادي ، وباسمي شخصيا ، على تبوئكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وأني لعلى يقين بأن واسع خبرتكم الدبلوماسية وعمق معرفتكم ومكانتكم البارزة ستمكنكم من الاضطلاع بمهام الرئاسة على الوجه الاكمل . كما أود أن أشيد بسلفكم في الرئاسة سعادة السفير بيلونوغوف الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي أدار أعمال المجلس في الشهر الماضي بنجاح باهر .

لقد مرت أكثر من خمس سنوات على غزوة اسرائيل الاخيرة للبنان التي أدت الى احتلال أجزاء من جنوبه . وفي الوقت الذي واظب فيه المجتمع الدولي ومجلس الامن على شجب هذا الاحتلال واستصدار القرارات التي تطالب اسرائيل بالانسحاب الكامل من الاراضي اللبنانية المحددة دوليا ، واظبت اسرائيل بدورها على تكريس احتلالها بسلسلة من الانتهاكات والاجراءات على الارض اللبنانية بما يخالف العُرف والصكوك القانونية الدولية من جهة ، وعلى تصعيد اجراءاتها التعسفية ضد المواطنين اللبنانيين

المدنيين من جهة أخرى . ولقد أخذ ذلك كله شكل ممارسات لا تترك مجالا للشك بأطماع اسرائيل في الاراضي اللبنانية . فالمواظبة على قصف قرى الجنوب وتدمير الممتلكات وهدم المنازل وإتلاف المحاصيل ، وملاحقة المواطنين في المناطق المحاذية لما يسمى بالمنطقة الأمنية ، تقيم الدليل على نية اسرائيل واصرارها على جعل الحياة مستحيلة أمام المواطن اللبناني في أرضه بالجنوب ، ووضعه أمام أحد خيارين لا ثالث لهما ، وهما الهجرة أو الفناء ، وكلاهما سيان لاسرائيل مادامما يسهلان عليها ، بل يهيئان لها عملية هضم ما تحتله أو تقضمه من أراضٍ .

ولم تكتف اسرائيل بذلك ، فبعد أن أقامت بصورة غير شرعية ما يسمى بالمنطقة الامنية ، وعززت وجودها داخل الاراضي اللبنانية بما يخالف أحكام القانون الدولي والميثاق ، عمدت الى تحويل لبنان الى منطقة اقتتال دائمة ، في خطوة منها لتبرير استمرار احتلالها لأجزاء من جنوبه تحت شعار حاجتها الى الامن ، وهي الذريعة التي ما انفكت اسرائيل تختبيء وراءها لتبرير سياساتها التوسعية وممارساتها التعسفية ، وتنفيذ مخططاتها وأهدافها البعيدة .

إننا وقد استمعنا بعناية بالغة لبيان مندوب لبنان الموقر ، وفي ضوء متابعته للإجراءات والممارسات الاسرائيلية على الارض اللبنانية وتطوراتها ، لنرى أننا اليوم أمام نقلة نوعية كبيرة في الاهداف الاسرائيلية ، تجاوزت عزل جنوب لبنان وتحويله الى منطقة احتلال دائمة الى ما يمكن أن نسميه بمحاولة لتعديل حدود لبنان الدولية . ولقد أصبح واضحا اليوم أن اسرائيل حينما . قامت في عام ١٩٨٥ بنقل الشريط الشائك الممتد على طول الحدود الدولية المقابلة لمستعمرة المطلة الى ما يعادل حوالي كيلومتر ونصف شمالا داخل الاراضي اللبنانية ، فإنما كانت في الواقع تعمل على أن يصبح ذلك الشريط نوعا من الحدود الدولية الجديدة بتلك المنطقة ، بدليل أن اسرائيل قد استأنفت تكرار هذا الاسلوب على طول الحدود اللبنانية الدولية ، واسترسلت ، في غياب الرقابة الدولية وانعدام احترامها لحقوق الامم وقوانينها ، أقول استرسلت في سياسة أشبه ما تكون بسياسة قضم الاراضي على طول حدود لبنان الجنوبية الدولية . ولا شك بأن أعضاء المجلس الموقر مع أعضاء المنظومة الدولية كافة قد اطلعوا على خارطة جنوب لبنان التي أرفقها سعادة الامين العام بتقريره الوارد بالوثيقة S/19318 المؤرخة في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . إذ أوضحت هذه الخارطة ، من جملة أمور ، بالرسوم والمقاييس ، التعديات الاسرائيلية على الحدود اللبنانية كما هي في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، والتي زادت على عشرة مواقع ، بأطوال وأعماق مختلفة . ولا يخفى على مجلس الامن أن هذه الممارسات الماسة بحدود دولية معترف بها ، والرامية من جملة أمور الى تهيئة الظروف المادية لضخ مياه لبنان لإسرائيل ، والتي تشكل بمجموعها انتهاكا للقانون الدولي وأحكام اتفاقية

الهدنة بين لبنان واسرائيل لعام ١٩٤٩ ، ولقرارات المجلس الداعية لانسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي اللبنانية ، أقول أن هذه الممارسات ، في حالة عدم اتخاذ مجلس الامن إجراء حاسما بهدف إلغائها ، من شأنها أن تستمر وتتكرس ، وتصبح أمرا واقعا ، خصوصا في ضوء سياسة تكريس الامر الواقع التي اعتادت اسرائيل على فرضها على المنطقة العربية .

إننا الآن أمام حالة صعّدت فيها اسرائيل ومنذ أسابيع اعتداءاتها على سيادة لبنان وسلامته وأمنه ، وبررت فيها لنفسها استباحة أراضي الغير وممارسة ضروب من انتهاكات حقوق الإنسان ضد المواطنين المدنيين الابرياء في جنوب لبنان ، وفي مقدمتها حقهم الطبيعي في العيش بأمن وسلام فوق أرضهم . وقد شملت الاعتداءات الاسرائيلية تكثيف الغارات الجوية والقصف المركز لمختلف قرى ومناطق ومرافق الجنوب اللبناني ، وصلت لعمق ثمانين كيلومترا ، ورافقها توغل مجموعات كوماندوز اسرائيلية الى خارج ما يسمى بالحزام الامني بعدة كيلومترات ، وارتكابها عمليات التخريب وحصار القرى ـ وآخرها قرية يحمر التي علم الجميع بمعاناة أهلها . وقد تمكنت اسرائيل بذلك من خلق منطقة محرمة على الارض اللبنانية شمال تلك التي أسمتها "بالمنطقة الامنية" ، مما جرد المواطنين اللبنانيين من سكان قرى الجنوب من المزيد من أراضيهم ، وحرمهم من استغلالها ، وساهم بالتالي في زيادة معاناتهم . وجدير بالذكر أن حصيلة الاعتداءات والغارات الجوية خلال الاسابيع القليلة المبحوث فيها كانت أكثر من مائتي قتيل وجريح منهم ٤٩ قتيلا مدنيا بريئا وسبعة جرحى من منطقة عين الحلوة خلال يوم واحد . وإذا ما وضعنا أمام المجلس الموقر حقيقة أن ٩٥ في المائة من مجموع ضحايا الاعتداءات الاسرائيلية هذه من المدنيين الابرياء على وجه الإطلاق ، وأن الضحايا في كل مرة من الاطفال والنساء ، والمدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين اللاجئين الى لبنان ، كان كل ذلك دليلا على أن اسرائيل لا تهدف باجراءاتها وممارساتها المذكورة الى ضرب قواعد المقاومة اللبنانية والفلسطينين ، وإنما تهدف الى إخلاء الارض والاستيلاء عليها .

إننا نرى أن غزو اسرائيل للبنان واحتلالها أجزاء من جنوبه عام ١٩٨٢ ، وما رافق ذلك وتلاه من الممارسات الاسرائيلية ضد لبنان وسيادته وأمنه ، أعمال تندرج في صميم إطار سياسة اسرائيل الشاملة في المنطقة العربية ككل ، وانجاز لمهمات تقع ضمن أهدافها الاستراتيجية ، وخدمة لها بنفس الوقت .

فلقد سخرت اسرائيل فعلا غزوها للبنان وما زالت تسخر ممارساتها ضد أرضه وسكانه لتحويل أنظار المجتمع الدولي واهتمامه عن سياساتها الاستيطانية والتعسفية واللاقانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ، ووسعت مجال مناوراتها لتغطية وتمرير اجراءاتها القمعية والدموية المتكررة إزاء انتفاضات سكان الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، المعبرة عن رفضهم للإحتلال ومقاومتهم لمخططات الضم . ولا يخفى أن ذلك كله قد استغلته اسرائيل ، بجانب هدفها الاستراتيجي من غزوها للبنان واحتلالها لأجزاء منه وممارساتها على أرضه . ويتمثل هذا الهدف في تحقيق أطماع اسرائيل التاريخية في أراضي جنوب لبنان ومياهه . وقد لا يكون من غريب الصدف أن المناطق التي تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان حاليا وتلك التي قضمتها أو تقضمها ، لا سيما المنطقة المقابلة لمستعمرة المطلة ، هي نفس المناطق التي حددتها الحركة الصهيونية في مؤتمراتها قبل إنشاء اسرائيل ، وجعلت منها مناطق حيوية للدولة الاسرائيلية في مرحلتها الأولية .

لقد دأبت اسرائيل على تبرير احتلالها للاراضي العربية واعتداءاتها وممارساتها الاستيطانية باستعمالها ذريعة الامن ، وهي اذ تنتهك حقوق الانسان العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وجنوب لبنان تستعمل نفس ذريعة الامن . وهي حين ترفض الانصياع للقرارات الدولية والانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، تتذرع بدواعي الامن أيضا . وهذا يعني أن "حدود اسرائيل الآمنة" هي بالضرورة حدود متغيرة ومتحركة ولكن دائما الى الامام وحسب رؤيتها ومنطقها وحدها . وبالتالي فان مفهوم اسرائيل للامن هذا سيقودنا في حالة غياب رد الفعل الدولي المؤثر ، الى تحويل منطقة الشرق الاوسط الى حالة من انعدام الامن والاستقرار والى فوضى سياسية وجغرافية من شأنها تهديد السلم والامن الدوليين وتقويض المبادئ الدولية .

ان لبنان الذي يعاني من سنين ، ويتعرض مواطنوه للتشريد والموت واقتصاده للتردي ، وتُهدم مدنه وقراه وتُحتل أجزاء من أراضيه ، وتتعرض سيادته للانتقاص والتحدي المستمر ، ليلجأ اليوم الى مجلسكم الموقر طالبا المساعدة لتمكينه من استعادة سيطرته وسيادته على كافة أراضيه وعلى مصيره الوطني ، وهو بذلك يأمل من المجلس الكريم أن يعمل على تنفيذ قراراته ذات الصلة ويستكشف السبل العملية المؤدية الى امتثال اسرائيل لتلك القرارات وصولا الى سحب قواتها من كافة الاراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية والكف عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية كخطوة أساسية لتحقيق الوفاق اللبناني واستعادة وحدة وأمن واستقرار لبنان وبسط سلطة وسيادة الدولة على كافة التراب اللبناني . فالامن والاستقرار والسلام في جنوب لبنان وفي عمقه وفي المنطقة ككل رهن بتخلي اسرائيل عن سياسة الاحتلال وممارسة العدوان والتعنت في رفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

ولقد أشار سعادة الامين العام للامم المتحدة في تقاريره المختلفة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر تقريره الوارد في الوثيقة S/18164 المؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ واضافته المؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الى أن استمرار الوضع الخطير

في الجنوب اللبناني وقابليته للانفجار ناتجان عن موقف اسرائيل الرافض لتنفيذ قرارات مجلس الامن القاضية بالانسحاب الكامل والشامل وغير المشروط من الاراضي اللبنانية ، وبنشر القوات الدولية حتى الحدود المعترف بها دوليا ، وتمكين الحكومة اللبنانية من بسط سيادتها وسلطتها على كامل اراضيها .

ولقد اتخذ مجلس الامن ما يكفي من القرارات بدءا بقراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) اللذين اتخذا على أثر الغزوة الاسرائيلية الاولى على الاراضي اللبنانية عام ١٩٧٨ حيث أنشئت بموجبهما قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل تأكيد انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي اللبنانية . كما عاود المجلس واستانف اصدار قراراته بشأن الحالة في لبنان حين عادت اسرائيل وغزت أراضيه بشكل أوسع عام ١٩٨٢ ، وكان من أبرزها القراران رقم ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) اللذان أورد المجلس بهما مفتاح حل المشكلة اللبنانية لكونهما يقضيان بأن تسحب اسرائيل جميع قواتها العسكرية دون شرط من جميع الاراضي اللبنانية وباحترام سيادة دولة لبنان ووحدة أراضيه ووضع حد للمعاملة التعسفية ضد السكان المدنيين داخل هذا البلد .

لابد لهذا المجلس الذي أناط به الميثاق مهمة حفظ الامن والسلم الدوليين أن يقوم بدوره بشكل كامل ومؤثر على صعيد المشكلة اللبنانية ، اذ لا يجوز أن تظل اسرائيل تواصل تحديها للعالم باصرارها على تنفيذ سياساتها المدانة على الدوام ، وأمام المجلس الآن فرصة جديدة للعمل باتجاه مساعدة لبنان للخروج من محنته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمة جلسة هذا المساء ، إلا أن هناك بعض المتكلمين المدرجين على قائمة جلسة صباح يوم الاثنين ، وانني أعتزم رفع الجلسة الآن ، على أن نجتمع مرة أخرى لمواصلة نظرنا في هذا البند يوم الاثنين الموافق ١٨ كانون الثاني/يناير في الساعة ١١/٣٠ .

انتهز هذه الفرصة أيضا لأبلغ أعضاء المجلس بأن هناك مشروع قرار ، كما أشير الى ذلك في المشاورات التي أجراها أعضاء المجلس من قبل ، شاركت في تقديمه وفود الأرجنتين ، الجزائر ، زامبيا ، السنغال ، نيبال ، يوغوسلافيا ، وهذا المشروع وارد في الوثيقة S/19434 وسيوزع على أعضاء المجلس هذا المساء .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥